



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.2
23 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية

استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة،
بما في ذلك التقارير المتعلقة بعملية المشاركة وبالخبرات المكتسبة
والنتائج المحققة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

إضافة

ملخص للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١٠-١ أولاً - مقدمة
٤	١٣-١١ ثانياً - التقارير الوطنية المستلمة.....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	٨٨-١٤	ثالثاً- ملخص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية.....
		ألف - الاستراتيجيات والأولويات المحددة في إطار خطط و/أو سياسات التنمية
٦	٢٥-١٧	المستدامة.....
٧	٤٩-٢٦	باء - التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.....
١٢	٥٩-٥٠	جيم- عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل.....
		دال- عملية التشاور دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق
		الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة
١٤	٦٧-٦٠	بالأمر.....
		هاء- التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في
		ذلك التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاقتصادية والحفاظ على الموارد
		الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي وتحسين المعارف المتعلقة بالتنصحر
١٦	٧٩-٦٨	ورصد وتقييم آثار الجفاف.....
		واو- المخصصات المالية المرصودة في الميزانية الوطنية لدعم عملية التنفيذ
		فضلاً عن المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين أو اللازمين،
١٨	٨٦-٨٠	وتحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولويات.....
٢٠	٨٨-٨٧	زاي- استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم وتقييمها.....
٢٠	١٠٣-٨٩	رابعاً - الدروس المستخلصة.....
٢٠	٩٩-٨٩	ألف - الدروس المستخلصة من عملية وضع برامج العمل الوطنية.....
٢٣	١٠٣-١٠٠	باء - الدروس المستخلصة من عملية تقديم التقارير الوطنية.....
٢٣	١٠٤	خامساً - التوصيات.....

المرفقات

٢٤	الأول - شكل التقارير ومضمونها.....
٢٥	الثاني- البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية.....
٢٧	الثالث- حالة المحافل الوطنية.....
٢٨	الرابع- محتويات التقارير التي جمعت فيها الملخصات كما وردت في التقارير الوطنية.....

أولاً - مقدمة

١- أكد مؤتمر الأطراف، في مقرره ٥/أ-٢، من جديد المقرر ١١ م/أ-١ المتعلق بإجراءات تقديم المعلومات واستعراض التنفيذ وبذلك طلب من الأمانة أن تعد ملخصاً (المقرر ١١ م/أ-١، الفقرة ١٧) يستند إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. وعملاً بما ورد بالفقرة ١ من المقرر ٥/أ-٢، سينظر خلال هذه الدورة في تقارير البلدان الأفريقية الأطراف فقط.

٢- وقدم المقرر ١١ م/أ-١ مبادئ توجيهية وإجراءات لتنظيم وتبسيط عملية إبلاغ المعلومات عملاً بالمادة ٢٦ من الاتفاقية، بغية تيسير استعراض مؤتمر الأطراف المنتظم لعملية التنفيذ وفقاً للفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من المادة ٢٢ من الاتفاقية. وتشمل أهداف هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) كفالة التقييم الفعال للتقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاقية، وتمكين مؤتمر الأطراف من وضع توصيات مناسبة لتعزيز تلك الأهداف؛

(ب) تبادل المعلومات والبيانات بين الأطراف للاستفادة إلى أقصى حد من التدابير والمبادرات الناجحة في إطار الاتفاقية؛

(ج) كفالة حصول لجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية على المعلومات والبيانات اللازمة لاضطلاعهما بولايتهما؛

(د) العمل على أن توضع المعلومات المتعلقة بالتنفيذ تحت تصرف الجمهور وتتاح أيضاً للمجتمع الدولي وخاصة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر.

٣- وتنص الفقرة ٣ من المقرر ١١ م/أ-١ على أن يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، بواسطة الأمانة، تقارير عن التدابير التي اتخذها لتنفيذ الاتفاقية لينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية.

٤- وتنص الفقرة ٤ على أن تقدم البلدان الأطراف المتأثرة وصفاً لاستراتيجياتها الموضوعية عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية وأية معلومات ذات الصلة بتنفيذها.

٥- وتنص الفقرة ٥ على أن تقدم البلدان الأطراف المتأثرة التي تنفذ برامج عمل عملاً بالمواد من ٩ إلى ١٥ من الاتفاقية وصفاً مفصلاً لهذه البرامج وعملية تنفيذها.

- ٦- وتحدد الفقرة ١٠ شكل التقارير الوطنية ومضمونها وتدرجها تحت عناوين فصول تسعة (انظر المرفق الأول). وأعدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أفريقية دون اقليمية دليلاً ارشادياً يستند إلى مضمون الفقرة ١٠ (أ) من المقرر ١١/م أ-١). وكان الهدف من هذا الدليل هو توفير شكل موحد وتوصيات عملية ودعم لإعداد التقارير الوطنية (انظر ICCD/COP(3)/INF.3).
- ٧- ويقدم الفرع الثاني من هذه المذكرة ملخصاً عاماً للتقارير الوطنية التي تلقتها الأمانة قبل الموعد النهائي المتفق عليه، أي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩، وحتى الاسبوع الأول من تموز/يوليه ١٩٩٩.
- ٨- والمعلومات الواردة في الفرع الثالث ملخص للتقارير الوطنية، جُمع في أجزاء فرعية طبقاً لمحتويات التقارير الوطنية المنصوص عليها في الفقرة ١٠ (أ) من المقرر ١١/م أ-١ والمفصلة في الدليل الارشادي.
- ٩- ويعرض الفرع الرابع الدروس المستخلصة والتحديات المصادفة عند وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية، خاصة عند القيام بذلك وفقاً للمواد من ٦ إلى ٩ من مرفق التنفيذ الاقليمي لافريقيا. وهناك مسألتان، من بين مسائل أخرى، تبرزان كتحديين رئيسيين هما مسألة استدراج البلدان الأطراف المتقدمة إلى اقامة شراكة حقيقية ودائمة في تنفيذ برامج العمل الوطنية؛ ومسألة فرص التأزر في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث بشأن التنوع الإحيائي وتغير المناخ والتصحر على الصعيدين الوطني والمحلي.
- ١٠- ويلخص الفرع الخامس التوصيات الرئيسية المتعلقة بمضمون التقارير الوطنية وعملية تقديمها بموجب الاتفاقية.

ثانياً - التقارير الوطنية المستلمة

- ١١- كان الموعد النهائي المحدد لتقديم التقارير الوطنية هو ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، ولكن بعض التقارير وردت خلال الاسبوع الأول من تموز/يوليه. وتم تلقي ما مجموعه ٣٩ تقريراً (٧٥ في المائة منها من منطقة افريقيا). وورد ثمانية عشر تقريراً منها بالفرنسية وتسعة عشر بالانكليزية واثنان بالعربية. وأعدت هذه المذكرة استناداً إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية. وقدمت ثلاثة تقارير في شكل ملخص أو في شكل تقرير مرحلي من غير بيان ما إذا كانت التقارير النهائية ستقدم لاحقاً. ولضمان إمكانية الاطلاع على التقارير في أماكن كثيرة ستقوم الأمانة بإتاحة ما قدم منها في شكل الكتروني على موقع الاتفاقية في شبكة انترنت (WWW.unccd.de).
- ١٢- وقد تم توحيد شكل ومضمون التقارير طبقاً للمقرر ١١/م أ-١ وللدليل الارشادي. وحدد هذا الدليل عدداً أقصى لصفحات التقارير هو ٣٠ صفحة، احترمته جميع الأطراف التي قدمت تقارير كاملة. بيد أن التقارير ما زالت تتبع نهجاً متباينة فيما يخص المضمون وأسلوب العرض.

١٣- ويرد في المرفق الثاني أسماء البلدان التي شكلت تقاريرها أساس هذه المذكرة.

ثالثاً - ملخص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

١٤- قدمت معظم التقارير، بصورة رئيسية، معلومات وقائعية بينما قدم بعضها تحليلاً نقدياً وتقييمياً. غير أن هناك أساساً كافياً لاستخلاص نتائج بشأن الاتجاهات الناشئة فيما يخص تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير التلخيصي قد لا يعكس كل ما تزخر به فرادى التقارير من معلومات وتفاصيل ومن ثم فإن الأطراف مدعوة إلى النظر في تفاصيل التقارير الفردية.

١٥- وترد ملخصات للتقارير الوطنية في الوثيقة ICCD/COP(3)/5/Add.2، (ألف) و(باء) و(جيم) و(دال) و(هاء).

١٦- ومن بين ما يمكن استنتاجه من التقارير كون البلدان الإفريقية الأطراف ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية وتعتبرها وسيلة لإدارة الموارد الطبيعية على الوجه الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة. وساعدت الاتفاقية الأطراف على إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل الجاري تنفيذها وحسنت أنشطة إدارة البيئة والموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يتبين من التقارير ما يلي:

(أ) أن البلدان الإفريقية الأطراف منهمكة بالتأكيد في عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية وتخصص الموارد بصورة رئيسية لدعم العملية حسب قدراتها؛

(ب) أن معظم البلدان تجري إصلاحات هامة في الترتيبات المؤسسية والتدابير التشريعية لإدماج أحكام الاتفاقية في الأنشطة القطاعية طبقاً لما دعت إليه المادة ٦ من مرفق التنفيذ الاقليمي لأفريقيا؛

(ج) أن البلدان الإفريقية الأطراف تقدم باستمرار طلبات على المساعدة المالية والتقنية لوضع وتنفيذ برامج ومشاريع في المجالات ذات الأولوية لبرامج العمل الوطنية على الصعيدين الوطني والمجتمعي المحلي؛

(د) أن ظاهرة تكرار الجفاف والتصحر تشكل خطراً يهدد موارد رزق ملايين الناس في أفريقيا الذين يعتمدون على الأرض في تلبية معظم احتياجاتهم. وتبين التقارير أن نسبة مئوية مرتفعة من مساحة اليابسة الوطنية تعاني من تدهور التربة والتصحر حتى في البلدان الواقعة خارج مناطق الساحل السوداني وكلهاري وناميب القاحلة وشبه القاحلة.

ألف - الاستراتيجيات والأولويات المحددة في إطار خطط و/أو سياسات
التنمية المستدامة

١٧- طلب من الأطراف في الدليل الإرشادي أن تقدم معلومات عن الخطط والاستراتيجيات الوطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تكتسي أهمية بالنسبة لمكافحة التصحر، مثل الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات البيئية الوطنية، وعن الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التصحر التي وضعت قبل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك جداول أعمال القرن ٢١ الوطنية والمحلية والاستراتيجيات الوطنية لحفظ البيئة. وطلب منها أن تبلغ أيضاً عن الخطط أو الاستراتيجيات ذات الصلة، خاصة القطاعية منها.

١٨- وتقدم التقارير معلومات عن مختلف الاستراتيجيات والخطط المتصلة بإدارة البيئة بما في ذلك مكافحة التصحر. وتتضمن الدساتير الوطنية لعدة بلدان مواد تنيط بالدولة المسؤولية عن تنظيم كافة الموارد الأرضية والمائية والطبيعية وضمان إدارتها على نحو يتسم بالتوازن والاستدامة ويحقق مصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

١٩- وفيما يخص الخطط والاستراتيجيات المتوفرة لمكافحة التصحر، أشير إلى خطط التنمية الوطنية بوصفها أدوات هامة من أدوات السياسة العامة لأنها تتضمن دائماً ترتيبات لإدارة البيئة. وتبين التقارير أن خطط التنمية الوطنية التي وضعت بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة ريو المعني بالأرض) تنحو بالتأكيد إلى معالجة قضايا تدهور التربة بصورة مباشرة وأكثر فعالية مما مضى.

٢٠- وتفيد جميع التقارير بأن البلدان وضعت سياسات واستراتيجيات وخطط عمل بيئية لمعالجة المشاكل الكثيرة المرتبطة بالتصحر والجفاف. ووضعت استراتيجيات وطنية لحفظ البيئة أو سياسات وطنية (لإدارة) البيئة أو خطط عمل وطنية للبيئة يجري تنفيذها في معظم الحالات. واكتسبت أغلبية الأطراف خلال العقود القليلة الماضية خبرة في ميدان الاستراتيجيات الوطنية لحفظ البيئة وخطط العمل البيئية، وتعد باستعراضها وتعزيزها والوصول بها إلى المستوى الأمثل. ويجري وضع برامج العمل الوطنية في إطار هذه الاستراتيجيات وخطط العمل.

٢١- ويعرض كل تقرير قطري عدداً وافراً من السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل القطاعية في ميادين متنوعة تشمل الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية وحفظ الماء وإدارة التربة والحراثة والطاقة والأراضي والأحياء البرية والسكان وتخفيف حدة الفقر وإدارة الكوارث والتعليم والسياحة. ولم تذكر التقارير أية سياسات واستراتيجيات تعالج مشكلتي اللاجئين والألغام الأرضية اللتين تؤثران في تدهور التربة واستخدام الأراضي في البلدان التي تواجه نزاعات داخلية وعبر الحدود.

٢٢- وهناك بعض الملاحظات بشأن السياسات والبرامج القطاعية لا بد من تقديمها هي: أولاً وضع بعض هذه السياسات والتشريعات الجديدة بعد بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ويمكن أن يستدل من ذلك

أنها مجهود مباشر لمكافحة التصحر؛ ثانياً، تكتسي الإصلاحات والتشريعات الزراعية أهمية لأنها تعزز أساس الإدارة المستدامة للأراضي بتحقيق استقرار حيازة الأراضي وإمكانية الحصول عليها وتجسيد حق المرأة في امتلاك الأرض؛ ثالثاً تدعم مختلف السياسات بعضها البعض عند منع تدهور التربة و/أو إزالة آثاره.

٢٣- وأشير إلى جداول أعمال القرن ٢١ الوطنية والمحلية في معظم التقارير، وإلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن التنوع الإحيائي ومشاريع بشأن تغير المناخ في بعض التقارير. وفي أغلبية الحالات تتكفل الوزارة التي تنسق عملية وضع برامج العمل الوطنية، وهي وزارة البيئة عادة، بقضايا التنوع الإحيائي وتغير المناخ أيضاً. غير أنه لم يشر إلى ممارسة التنسيق بين برامج العمل المتصلة بالاتفاقيات الثلاث إلا في بعض التقارير. ويوصي تعليق ورد في أحد التقارير بشأن سياسة إدماج قضايا التنوع الإحيائي في التخطيط الإنمائي، بزيادة بلورة هذه السياسة، مع أخذ الدور الذي يمكن أن تقوم به التنوع الإحيائي في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في الاعتبار وبوضع استراتيجيات مفصلة لتنفيذها. ولن يُبالغ أحد مهما شدد على الحاجة إلى التأزر في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث على الصعيدين الوطني والمجتمعي لأن الصعيد المحلي هو الصعيد الذي يمكن أن توفر فيه برامج التنمية المحلية الموضوعية في إطار برامج العمل الوطنية الإطار اللازم لتحقيق ذلك.

٢٤- وأشير في كثير من التقارير إلى اللامركزية بوصفها استراتيجية ضرورية لتمكين المجتمعات المحلية كي تدير الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. وتؤكد أغلبية الأطراف أنها تشجع نظم الإدارة اللامركزية.

٢٥- واستمرت بلدان الساحل السوداني التي عانت من جفاف فترة ١٩٧٢/١٩٧٣ الشديد في وضع خطط واستراتيجيات محددة للتصدي للتصحر وشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر (نيروبي، ١٩٧٧) مصدر إلهام لها. وذكرت التقارير القليلة الأخرى التي أشارت إلى نفس المؤتمر أنها لم تضع خطاً أو استراتيجيات محددة بشأن التصحر بعد المؤتمر. ولم تقدم أية أسباب. أما البلدان الأخرى فقد بدأت خلال الثمانينات والتسعينات تنظر في المسائل المتعلقة بمكافحة التصحر والإدارة المستدامة في الخطط والبرامج على الصعيدين القطاعي والوطني.

باء - التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

٢٦- إن ما كان ينتظر فيما يخص إنشاء هيئة وطنية لتنسيق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأسلوب عملها هو أن تقدم التقارير معلومات عن المركز القانوني لهذه اللجنة وطابعها المتعدد القطاعات والمتعدد الاختصاصات وتكوينها وأسلوب تشغيلها وعن حالة المعلومات والبيانات.

٢٧- وتشير كافة التقارير، باستثناء ثلاثة منها لم تؤكد بوضوح وجود هيئة تنسيق وطنية، إلى تعيين وزارة حكومية أو هيئة معنية بالبيئة لتكون مركزاً وطنياً لتنسيق تنفيذ الاتفاقية. وفي جميع الحالات تم إنشاء لجنة توجيهية أو أفرقة عمل وطنية تمثل هيئة تقرير السياسة وينتمي أعضاؤها، الذين يمثلون قطاعات متعددة، إلى الوزارات

الحكومية الرئيسية ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص ومجتمع المانحين.

٢٨- وتخضع معظم اللجان التوجيهية الوطنية للوزارات المكلفة بالبيئة أو الزراعة، بينما يخضع عدد قليل منها لمكتب رئيس الوزراء أو نائب الرئيس، وأُنشئت أغلبيتها بموجب مرسوم وزاري وبالتعيين. وهؤلاء الممثلون من ذوي الخبرة الكبار والمدربين على إدارة الموارد الطبيعية. وتؤكد أغلبية التقارير أن هيئة التنسيق الوطنية لا تتمتع بأي مركز قانوني مستقل بل تستمد سلطتها من الوزارة التي يوجد فيها مقرها. ويؤكد عدد قليل من التقارير أنه تجري إعادة النظر في هذا الوضع. ويؤكد تقرير واحد أن هيئة التنسيق الوطنية وأعمالها تدخل في مجال اختصاص الدولة وأن الشركاء المتعاونين من المجتمع المحلي والمدني لا يتجاوزون حدود "امتيازاتهم الخاصة". وبالمثل تؤكد معظم التقارير أن هيئة التنسيق الوطنية لا تتمتع بأي استقلال مالي وأنها ممولة من مخصصات الوزارة وتعتمد على أموال الجهات المانحة. وتقدم أغلبية التقارير ملخصاً واضحاً لأموال الجهات المانحة التي أعتمد عليها في تنظيم عملية وضع برامج العمل الوطنية.

٢٩- وتحدد وظائف هيئات التنسيق الوطنية وولاياتها عادة في الاختصاصات المنسّئة للهيئة، وهي خاصة بالتنسيق المتعدد القطاعات لبرنامج العمل الوطني وكذلك إعداده وتنفيذه ورصده وتقييمه .

٣٠- وتضم هيئة التنسيق الوطنية عادة منسقا وطنياً غالباً ما يكلف بأمانة تقنية صغيرة تتعاون مع لجنة تقنية، وتوجد في بعض البلدان لجان فرعية تابعة لفرقة عمل أو فريق عامل. وتؤكد معظم التقارير وجود حاجة إلى تعزيز الموارد البشرية والخبرة الفنية في أمانة برنامج العمل الوطني واللجنة التقنية لمواجهة التحديات المتزايدة في تنفيذ هذا البرنامج. ويعترف تقرير بأنه لم يتم بعد إدماج مركز التنسيق الوطني في الإطار المؤسسي البيئي وبأن هذا المركز غير فعال بسبب نقص الأموال الحاد وافتقاره إلى اختصاصات.

٣١- ويتم الاتصال أو التعاون بين أعضاء هيئة التنسيق الوطنية، حسب التقارير، بواسطة اجتماعات الموظفين التي يقدمون فيها تقارير عن أنشطة منظماتهم؛ وتعميم محاضر مداورات الاجتماعات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وزيارات مواقع المشاريع التي تدعمها اللجنة أو هيئة التنسيق الوطنية؛ وبواسطة المشاورات المباشرة التي هي أكثر فعالية في بعض الحالات. ويجري توسيع نطاق الاتصال والتعاون بالوسائل الإلكترونية وإن كان ذلك حتى الآن غير مستخدم كثيراً في معظم البلدان.

٣٢- وتتشابه هيئات التنسيق الوطنية من حيث تكوينها وطريقة تشغيلها حسب ما جاء في التقارير. وتحدد اللجنة التوجيهية المؤسسات الأعضاء التي تعين بدورها ممثلها لدى اللجنة التوجيهية. وتحدثت عشرة تقارير على الأقل عن تكوين هيئة التنسيق الوطنية بتفصيل وقدمت ثلاثة تقارير فقط أرقاماً. وذكر تقرير أن هذه الهيئة مكونة من ٢٥ عضواً، تسع منهم إناث والباقي ذكور ينتمي ١١ منهم إلى إدارات حكومية. وجاء في تقرير آخر أن نسبة الإناث إلى الذكور بين الممثلين تبلغ ٣ مقابل ٩ بينما تبلغ نسبة ممثلي الحكومة إلى ممثلي المجتمع المدني ٧ مقابل ١٠.

وذكر تقرير آخر أن ٦٨ في المائة من أعضائها يمثلون الحكومة والباقي من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، بينما تمثل النساء ٢٧ في المائة من أعضاء اللجنة. وذكرت بعض التقارير أنه يجري بذل الجهود لإدماج مزيد من النساء في هيئة التنسيق الوطنية.

٣٣- وفيما يخص طريقة التشغيل، تتألف هذه اللجنة في خمسة بلدان من هيكل تنفيذي دائم يقدم تقارير إلى هيكل استشاري غير دائم يمثل القطاعات تمثيلاً أوسع. وجاء في تقريرين أن هيئة التنسيق الوطنية ممثلة بواسطة هيكل في وزارة من غير أن يذكر هياكل أخرى.

٣٤- وتفيد التقارير بأنه تم تدريب وتوعية أعضاء اللجنة التوجيهية والأجهزة الأخرى التابعة لهيئة التنسيق الوطنية الذين يقومون بدورهم بتوعية إداراتهم ومنظماتهم وتزويدها بمعلومات عن أدوارها في عملية وضع برامج العمل الوطنية والمشاركة فيها.

٣٥- وتشير معظم التقارير إلى أن هيئة التنسيق الوطنية وأجهزتها تجتمع طبقاً لخطة العمل والجدول الزمني المحددين في برنامج عملها في إطار إختصاصاتها. وفي بعض البلدان يوجد برنامج عمل سنوي لهيئة التنسيق الوطنية.

٣٦- وتؤكد جميع التقارير أنه ليس لهيئة التنسيق الوطني ميزانية خاصة بها وأن ذلك يشكل قيوداً كبيراً. وتعتمد أغلبية هذه الهيئات على ما تخصصه لها الوزارة التي تستضيفها من اعتمادات في ميزانيتها تغطي مرتبات الموظفين والحيز المكتبي والمعدات والسفر وتكاليف التشغيل. وتكشف التقارير عن اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يخص اعتمادات الميزانية هذه. وهذه المخصصات غير كافية لكن الشركاء المتعاونين يكملونها في معظم الحالات، خاصة أثناء مرحلة التحضير لوضع برنامج العمل الوطني. وتعرب خمسة تقارير عن قلق الدول الأطراف لأنها لم تستطع إتمام عملية التحضير لوضع برنامج عملها الوطني، خاصة عملية التشاور، مبينة أن السبب في ذلك يرجع جزئياً إلى نقص الأموال.

٣٧- ولم يتطرق نصف التقارير صراحة إلى حالة المعلومات والبيانات ولكن ما يتضح هو أن معظم هيئات التنسيق الوطنية لا يملك نظام معلومات خاص أو قواعد بيانات خاصة. على أنه تم الإبلاغ عن وجود عدد من قواعد البيانات في البلدان وذلك في المؤسسات المعنية ويمكن لأعضاء هذه الهيئات الوصول إليها. وتتضمن قواعد البيانات هذه معلومات وطنية ودون وطنية عن المناخ والنباتات والتربة والجيولوجيا والصرف والزراعة واستخدام الأراضي والسكان والثروة الحيوانية والغابات والأحياء البرية بالإضافة إلى معلومات كثيرة أخرى. ووضعت بعض البلدان جزءاً من البيانات المتعلقة بالجفاف وتدهور التربة الواردة من كل قطاع على شبكة إنترنت بينما يقوم عدد قليل منها بمساعدة هيئة التنسيق الوطنية على وضع قوائم جرد بجميع ما هو موجود من قواعد بيانات وطنية ذات الصلة بالجفاف والتصحر. وبلغت ثلاث دول أطراف فقط عن قيامها بوضع برنامج بشأن نظم تبادل المعلومات عن التصحر

بينما تقوم أغلبية البلدان المتبقية بوضع برامج في نظم المعلومات البيئية التي قد تشمل نظم تبادل المعلومات عن التصحر.

٣٨- وذكرت التقارير بالفعل أن المعلومات التي تتبادلها هيئة التنسيق الوطنية دعماً لبرنامج العمل الوطني معلومات تتعلق أساساً بعملها وتقارير ووثائق متخصصة أعدتها بنفسها أو أعدت لها. وفي بعض البلدان يتعذر تبادل المعلومات داخلياً لأن الحواشيب المتوفرة محدودة. ويمكن لمعظم مكاتب مراكز تنسيق برامج العمل الوطنية الوصول إلى البريد الإلكتروني وشبكة إنترنت مما ييسر ويخفض تكلفة الاتصالات الخارجية.

٣٩- وفيما يتعلق بالأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، تشير التقارير إلى أنه تم إجراء استعراضات لتكثيف وتعزيز الأنظمة الموجودة. وذكرت بعض التقارير أن الإطار المؤسسي للمراقبة الفعالة للتصحر لا يحتاج إلى استعراض لأنه تم مؤخراً وضع دستور وطني أو إصدار قانون بيئي أو إنشاء منظمة بيئية. بيد أن أغلبية التقارير تشير إلى بذل جهود على مختلف المستويات لاستعراض وتحليل القوانين والمؤسسات المختلفة والقطاعية إلى حد كبير بغية اقتراح آليات مناسبة لتنسيق ومواءمة الإجراءات الرامية إلى مكافحة تدهور التربة. وفي معظم البلدان نوقش بعض التدابير المؤسسية والتنظيمية المقترحة في المحفل الوطني الأول. وقدمت توصيات لم تنفذ بعد. ويذكر أحد التقارير أنه "لم يتم الاطلاع بأي استعراض رسمي لآليات تنسيق ومواءمة الإجراءات الرامية إلى مكافحة تدهور التربة على الصعيد الوطني والمحلي" ولم يقدم أية أسباب لتعلل ذلك.

٤٠- ويقترح أحد التقارير استخدام الهيكل المؤسسي اللامركزي القائم لوكالة حماية البيئة، ومن ثم يعتبر أنه لا حاجة لإجراء استعراضات. وهناك تقرير آخر يقر بأن الإطار المؤسسي الوطني غير كاف على الإطلاق لدعم تنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة وتعذر حتى الآن استعراضه بسبب نقص الأموال. ويُعرب البلد أيضاً عن قلقه لأن عدم انتمائه إلى منظمة دون إقليمية يحرمه من الدعم في هذا المجال.

٤١- وهناك بضعة تقارير فهمت فيها، فيما يبدو، مسألة بناء القدرات والمؤسسات في إطار حملات إذكاء الوعي بضرورة "العمل العاجل من أجل أفريقيا"، بينما أفادت أخرى بأن إدخال تغييرات إدارية واتباع نهج لا مركزي في تخطيط التنمية مكّن المجتمعات المحلية من المشاركة في مكافحة التصحر. وتؤكد ثلاثة تقارير أن هذه المسألة واحدة من أولويات عملية تنفيذ برنامج العمل الوطني المقترحة بينما ذكر آخر أنه يجري تنفيذ برنامج لبناء القدرات لفائدة مركز التنسيق. ولم تقدم أغلبية التقارير أية معلومات عن هذا الموضوع.

٤٢- وتقدم بعض التقارير استعراضاً مفصلاً للمؤسسات التي تشكل الإطار على الصعيد الوطني والتي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع هيئة التنسيق الوطنية.

٤٣- ويشير عدد كبير من التقارير إلى وجود ترابط واضح بين عملية وضع برنامج العمل الوطني والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الخطط الاستراتيجية، بينما لا تقدم التقارير الأخرى أية معلومات واضحة أو مباشرة. وتؤكد هذه التقارير عادة أن الخطط والاستراتيجيات الموجودة فيما يخص مكافحة التصحر قد حُلت أو يجري تحليلها لضمان تكاملها وتجنب ازدواجية الجهود. وتؤكد أيضاً أن مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المتعلقة بإقامة شراكات وبالتنمية القائمة على المشاركة مبادئ تعترف بها الحكومة كل الاعتراف. ويشير تقريران إلى أن هناك إقراراً في عملية صياغة برنامج العمل الوطني بأن السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل الواردة في الاستراتيجيات الوطنية لحفظ البيئة وخطط العمل الوطنية بشأن بيئة يمكن أن تكون مفيدة جداً في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في المناطق المعنية للموارد الطبيعية. وأدرج برنامج العمل الوطني سياسات واستراتيجيات إضافية حيثما لا يوجد استراتيجيات وخطط عمل من هذا القبيل في مكافحة التصحر.

٤٤- وبلغت عملية إعداد معظم برامج العمل الوطنية مرحلة متقدمة. وقليلة هي البلدان التي وافقت فيها الحكومة بالفعل على بدء تنفيذها.

٤٥- وأبلغت إحدى عشرة دولة طرف عن وجود ترابط أو اتساق بين برنامج العمل الوطني وخطة العمل دون الإقليمية يتم عن طريق المشاركة في أنشطة هذه الأخيرة وفي برامج محددة تغطي مجموعة من المسائل، بدءاً بمسألة الموارد المالية واصلاح أحواض الأنهار وانتهاءً بمسألة تعزيز نظم الإنذار المبكر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعضوية اللجنة دون الإقليمية للعلم والتكنولوجيا. وهناك أيضاً تفاعل مع برنامج العمل الإقليمي عن طريق حلقات العمل الموضوعية لهذا البرنامج. وأبلغت معظم الأطراف أيضاً عن تلقيها دعماً تقنياً من المنظمات دون الإقليمية.

٤٦- وأجرت أغلبية الأطراف تحليلاً للتشريع البيئي والقطاعي القائم خلصت فيه إلى نتائج متشابهة هي أن هذا التشريع تشريع مجزأ وضعيف وغير عملي وغير فعال في معظم الحالات. وعدلت بعض الأطراف جزءاً من تشريعها بينما اقترحت أغليبتها، ووضعت في بعض الحالات، قوانين جديدة وشاملة للإدارة و/أو التنسيق في مجال البيئة. وهذا مجهود هام وإيجابي جداً تبذله البلدان الأفريقية الأطراف من أجل بناء أساس متين وطويل الأجل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٧- وذكر بلد أن الإطار القانوني القائم ما زال نظرياً بحتاً ولم ينجح في إحداث أي أثر على مستوى تحسين الوضع العام بسبب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد.

٤٨- وتبرهن الأعمال المتعلقة بوضع أطر قانونية وتنظيمية متسقة وعملية في البلدان الأفريقية بوصفها وسائل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الالتزام بوقف تدهور التربة وتحقيق التنمية المستدامة وعلى التطلع إلى ذلك.

٤٩- ويؤكد تقرير أن أحد الأهداف الوطنية الرئيسية تمثل في استعراض وإعادة صياغة القوانين الوطنية لتنفيذ مبدأ الإدارة القائمة على التوزيع الحقيقي للسلطة.

جيم - عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل

٥٠- اتخذت دول أطراف كثيرة عدة تدابير لضمان قدرة السكان المحليين والسلطات المحلية حقاً على المشاركة في مكافحة التصحر وتمكين هاتين الجهتين. وتشمل هذه التدابير عقد حلقات عمل استشارية وحلقات دراسية واستحداث مواد إعلامية مناسبة للوضع المحلي باللغات المحلية، واستعراض ومواءمة السياسات القطاعية والسياسات المشتركة بين القطاعات لتأخذ في الاعتبار طموحات السكان المحليين والسلطات المحلية، واعتماد سياسات اللامركزية التي تمكن السكان. وتم أيضاً إنشاء لجان تنسيق غير حكومية للاضطلاع بعملية التنسيق وإقامة روابط على جميع المستويات عند تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥١- ويؤكد واحد من التقارير أنه تم بموجب القانون الوطني إنشاء شبكة منظمات غير حكومية تساهم مساهمة هامة في أعمال هيئة التنسيق الوطنية.

٥٢- وتشير التقارير إلى القيام فعلاً باتباع استراتيجيات شتى في نفس الوقت لإخبار وتوعية أصحاب المصلحة على مختلف المستويات في كل بلد طرف، وذلك بهدف ضمان مشاركتهم مشاركة حقيقية في عملية وضع برامج العمل الوطنية. وزودت الهياكل الإدارية والسياسية الوطنية ونظام الإرشاد الزراعي بمواد إعلامية بشأن مكافحة تدهور التربة موجهة إلى الصعيد المقصود، واختلفت درجات نجاح ذلك باختلاف البلدان. وتمت، بطريقة منظمة، كافة حملات التوعية وحلقات العمل الاستشارية والحلقات الدراسية على مختلف المستويات ولمختلف المجموعات المستهدفة، ومحافل توعية المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والمحافل الخاصة بالجهات المانحة. كذلك تم إعداد وتوزيع مواد تعليمية للمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية؛ وترجمت مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى اللغات المحلية وملصقات وتمثيلات وأغاني من أجل توعية المجتمعات المحلية.

٥٣- وتفيد التقارير بأن الإذاعة والتلفزيون والصحف تمثل الآليات المستخدمة لنقل المعلومات إلى جميع أصحاب المصلحة. وتشكل البرامج الإذاعية بشأن مكافحة تدهور البيئة التي تبث باللغات المحلية شيئاً مألوفاً في معظم البلدان الأفريقية.

٥٤- وأشار عشرون تقريراً إلى تنظيم محفل وطني للاعلان عن برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر أو المصادقة عليه. وتخطط ثماني دول أطراف أخرى لتنظيم محفل وطني قبل الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. ويشكل ذلك معلماً هاماً في عملية وضع برامج العمل الوطنية (انظر المرفق الثالث).

٥٥- وتتجلى عملية المشاركة في مساهمة ممثلي أصحاب المصلحة في الحملات والحلقات الدراسية وحلقات عمل المحافل الوطنية ومشاريع اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية والمشاريع النموذجية. لهذا تعترف معظم التقارير بأنه سيحتاج إلى توعية وتعليم مستمرين كي يشارك جميع سكان المقاطعات والأقاليم والبلد ككل مشاركة فعالة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأبلغت معظم الأطراف عن اضطلاعها بأنشطة احتفالاً باليوم العالمي لمكافحة التصحر في ١٧ حزيران/يونيه.

٥٦- وتؤكد بعض التقارير أنه على الرغم من اتخاذ عدد كبير من المبادرات على الصعيد المحلي، ما زالت الرابطة الريفية والأهلية عاجزة عن التعريف باحتياجاتها الحقيقية على الصعيد الوطني لضمان مشاركة حقيقية في سياسة البيئة والتنمية المستدامة. وبذلك لم تصبح هذه المجموعات بعد شريكاً كاملاً في بيئة ذاتية النمو لمكافحة تدهور التربة والتصحر. كذلك أشير في بعض التقارير إلى أن التوعية تولد آمالاً كبيرة على الصعيد المجتمعي ويمكن أن يتسبب عدم تحقيقها في فقدان الاهتمام بهذا الموضوع. لهذا فمن اللازم اتخاذ إجراءات متابعة فورية عن طريق تنفيذ المشاريع المحلية.

٥٧- أما المعلومات عن السياسات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين والمساواة بين الجنسين فتختلف كثيراً باختلاف التقارير. وهناك عدد كبير منها لا يناقش هذه المسألة على الإطلاق بينما تؤكد الأغلبية أن زيادة نسبة النساء المشاركات في اللجنة التوجيهية لبرنامج العمل الوطني وهيئاتها وفي عملية وضع مشاريع هذا البرنامج أمر مستهدف. وتؤكد أغلبية التقارير أن نسبة النساء المشاركات على الصعيد المجتمعي أعلى من نسبة الرجال في معظم الحالات لكن هذه التقارير لا توضح ما إذا كانت هؤلاء النساء على وعي وعلم كافيين لتقديم مدخلات.

٥٨- وتشير بضعة تقارير إلى وجود تدريب على التوعية بقضايا الجنسين، مخصص للجنة التوجيهية والهيئات الأخرى. ويتبين من عدة تقارير أن معظم الحكومات تقوم بوضع سياسات في هذا المجال بينما توجد لدى بعضها بالفعل سياسات من هذا القبيل. ويتمثل الوضع العام في أن مشاركة المرأة في عملية إعداد برامج العمل الوطنية ما زالت دون المستويات المنتظرة في كافة البلدان.

٥٩- ويؤكد أحد التقارير أن النساء يمثلن ٦٤,٣ في المائة من العاملين الزراعيين ولكنهن لا يمثلن سوى ٥ في المائة من القادة الريفيين. وتفيد بعض التقارير بأن الشباب، إلى جانب النساء، يعتبرون عناصر هامة فيما يخص المشاركة في تنفيذ الاتفاقية. وفي إحدى الحالات أفيد بأن الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يمثلون ٥٥ في المائة من سكان البلد.

دال - عملية التشاور دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق
الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات
المهتمة بالأمر

٦٠- تعترف التقارير بثتى مساهمات الشركاء الدوليين في عملية وضع برامج العمل الوطنية وبترتيبات الشراكة الآخذة في الظهور. وتختلف التدابير التي اتخذتها الحكومات لضمان مشاركة الشركاء الدوليين اختلافاً ضئيلاً من منطقة دون إقليمية أفريقية إلى أخرى؛ ففي المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا أكملت عملية إنشاء فريق أو محفل استشاري للجهات المانحة وعينت ست حكومات بلدا رائداً من المجموعة ليقوم بدور الوسيط في عملية وضع برامج العمل الوطنية. ويشير تقريران إلى مشاركة الجهات المانحة من غير أن يكون هناك هيكل رسمي أو غير رسمي. أما في منطقة شرق أفريقيا وجنوبها فلم تعين أي حكومة بلدا مانحاً رائداً لأن عملية إنشاء محفل استشاري للجهات المانحة لم تبدأ بعد وما زالت قيد المناقشة. وفي هذه الحالات، ما فتئ المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعقد اجتماعات منتظمة للجهات المانحة، يقوم بدور هام بتيسير الاتصالات والمشاورات بين هيئة التنسيق الوطنية والشركاء الدوليين. وفي شمال أفريقيا، يعتبر النهج المتمثل في إقامة شراكة بين بلدان المغرب العربي وأوروبا (النهج عبر المتوسطي) هاماً جداً.

٦١- وتشمل التدابير المتخذة لتيسير مشاركة الشركاء الدوليين والمذكورة في معظم التقارير ما يلي: توجيه دعوات للمشاركة في كافة الأنشطة الوطنية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدءاً "بالحلقات الدراسية المتصلة بـ"أيام التوعية المبكرة" وانتهاء بكافة الأنشطة المؤدية إلى تنظيم المحفل الوطني الأول، من أجل تيسير تبادل المعلومات والتماس آراء الشركاء ومدخلاتهم؛ وإجراء مشاورات مباشرة مع ممثليهم؛ وتنظيم محافل خاصة للجهات المانحة لأغراض محددة مثل إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر؛ وتوجيه طلبات إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي هي عضو في هيئة التنسيق الوطنية لتكون حلقة الوصل ونزود الشركاء الدوليين بمعلومات موجزة عن التقدم المحرز والمشاكل المصادفة في تنفيذ عملية إعداد برامج العمل الوطني. وأبلغت عدة أطراف عن تنظيم "محافل الجهات المانحة" أو "الحلقات الدراسية بشأن الشراكة في مكافحة التصحر" لمحاولة إبرام اتفاقات شراكة ولكن نجاحها كان بين بين.

٦٢- وأبلغ طرف واحد فقط عن "استخدام شخص كل الوقت للقيام بدور الوسيط بين الوكالات الدولية فيما يخص تمويل الجهات المانحة والحكومة".

٦٣- وتجدر الإشارة إلى أن عملية التشاور مع الشركاء الدوليين كانت أكثر إيجابية في بلدان الساحل منها في البلدان الأخرى الواقعة في غرب أفريقيا.

٦٤- وانتقد عدد كبير من التقارير ردود الشركاء الدوليين على الدعوات التي وجهتها إليهم الحكومات للمشاركة في الأنشطة الوطنية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتوضح عينة من النصوص المقتطفة

مباشرة من التقارير الصعوبات التي تواجهها الحكومات عند محاولة تأمين دعم من الشركاء الدوليين لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

"... وهكذا فإن بعض البرامج مثل برامج مكافحة التصحر، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تخضع أيضاً لمزيد من الشروط على الرغم من قبول الطرفين لها وتصديقها عليها مبدئياً. وشملت الشروط المفروضة مؤخراً على المعونة مراحل مألوفة مثل: التكيف الهيكلي، والإدارة الجيدة، وتفويض السلطات، والديمقراطية، والمسؤولية، والشفافية، وتحديد الأولويات بوضوح عند برمجة التنمية الوطنية، وتوزيع الموارد، والمساءلة، والاستدامة، والقضاء على الفساد، والإنصاف، والفعالية في استخدام الموارد.

وفضلاً عن ذلك من الشائع التذرع بالكساد الاقتصادي العالمي أيضاً لحرمان الأطراف المتضررة من الحصول على أموال جديدة وإضافية من مصادر غير المصادر التقليدية".

ويضيف هذا التقرير أنه تم توجيه دعوة إلى لجنة تنسيق تابعة للجهات المانحة ومعنية بالبيئة للمشاركة في المحفل الوطني الأول ولكن لم يحضر من أعضائها إلا عدد قليل".

٦٥- ويذكر تقرير آخر أن الشركاء الدوليين شاركوا في المحافل الوطنية وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلد ولكن اللجنة التوجيهية ومركز التنسيق واجهها مع ذلك بعض الصعوبات:

"تتصل المشاكل عادة بإساءة فهم بعض الشركاء للتصحر وبمدي اطلاعهم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي بعض الحالات يجهل الشركاء الدوليون الولاية الناطقة بهم في الاتفاقية. وهناك آخرون يدعمون بالفعل بعض الأنشطة المتصلة بالاتفاقية في البلد ولكن لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بمتابعة عملية وضع برامج العمل الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إما إلى ازدواجية الجهود أو تقييد تنفيذ هذه البرامج".

٦٦- وتقول دولة طرف أخرى: "إن مساهمة الشركاء المتعاونين في العملية لم تكن سهلة أيضاً. وتراوحت نسبة الشركاء الذين استجابوا للدعوات الموجهة إليهم للمشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل عادة بين ٣٠ و ٥٠ في المائة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مستوى وعي المؤسسات المانحة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأحكامها وإلى جداول أعمال الجهات المانحة المحددة فيما يخص تمويلها ودعمها".

٦٧- ويعرب أحد التقارير عن القلق لأنه على الرغم من قيام البلد بتشجيع الشركاء الدوليين على تمويل مشاريع قبل مرحلة إعداد برنامج العمل الوطني لم يستجب أي واحد منهم لهذه الطلبات ما عدا في حالة واحدة.

وتتمثل النتيجة، حسب تقرير آخر، في عدم كفاية الدعم المالي والتقني الوارد من الشركاء مما يقتضي إعادة النظر في اتفاقات الشراكة عند الانتقال إلى مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني.

هـ - التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي وتحسين المعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف

٦٨- تغطي كافة التقارير هذا الموضوع تغطية كافية إلى حد ما ولكن عرض المعلومات عن بعض الجوانب يختلف اختلافاً كبيراً من تقرير إلى آخر ولا تبلغ معظم التقارير عن بعض الجوانب على الإطلاق بينما تناقش أخرى بصورة رئيسية البرامج والمشاريع الجارية. غير أن المعلومات الواردة في التقارير تكشف عن اتجاهات جديدة إذا أخذت في الاعتبار مجتمعةً.

٦٩- وفيما يخص تحليل وتقييم التجربة الماضية تؤكد التقارير، باستثناء عدد قليل منها، أن التقييمات والدراسات المتعلقة بالتجربة المكتسبة والأنشطة المضطلع بها في الماضي في ميدان مكافحة التصحر كانت، ولا تزال في بعض الحالات، تتم بصورة رئيسية على يد خبراء استشاريين محلين بوصفها الخطوة الأولى في برنامج العمل الوطني. وشارك في بعض عمليات التقييم أغلبية أصحاب المصلحة الرئيسيين، خاصة المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية، خلال حلقات العمل الاستشارية. وقدم التحليل معلومات واقتراحات شكلت جزءاً من المجالات البرنامجية ذات الأولوية لبرنامج العمل الوطني الذي وافق عليه المحفل الوطني الأول.

٧٠- وفيما يخص وضع برامج تقنية ومشاريع متكاملة لمكافحة التصحر، يختلف مستوى المعلومات في التقارير اختلافاً كبيراً من واحد إلى آخر، وقدم عدد من التقارير قائمة طويلة بالمشاريع الجارية في شتى قطاعات الموارد الطبيعية، بوصف ذلك جرداً للمشاريع التي تجسد مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي يجري إدماجها في عملية وضع برنامج العمل الوطني. وتناقش بعض التقارير الطريقة التي يتم بها، وينبغي أن يتم بها، ذلك بينما تشير بضعة تقارير أيضاً إلى إصدار تقييمات وقوائم جرد ودراسات لإدارة الموارد الطبيعية لإدماجها في برنامج العمل الوطني.

٧١- وتقر بضعة بلدان بأن عمليات الاستعراض والتقييم لم تكن كافية وأنها ستجري مزيداً من الدراسات والاستعراضات والتقييمات.

٧٢- وتناقش أغلبية التقارير مختلف الإجراءات الجديدة والتدابير المخططة، بدءاً ببناء القدرات على الصعيد المحلي أساساً والاصلاحات المؤسسية وانتهاء بمشاريع قطاعية محددة في مجال الموارد المائية والزراعة والطاقة الريفية والتعليم وغير ذلك. بيد أن القليل فقط من التقارير يوضح ما إذا كانت هذه الإجراءات والتدابير مضافة لما سبق تحديده في قائمة أولويات برنامج العمل الوطني. ويستند معظم المشاريع ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني

إلى البرامج والمشاريع الجارية في مختلف القطاعات ويجري تنفيذ بعضها. وتؤكد عشرة تقارير أن البرامج ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني مدمجة في خطة العمل الوطنية بشأن البيئة أو الاستراتيجية الوطنية لحفظ البيئة. وبالمثل تؤكد بعض التقارير أنه سيتم أيضاً تنفيذ تدابير وإجراءات جديدة إما بوصفها مجالات نموذجية لبرنامج العمل الوطني أو برامج على المستوى المحلي.

٧٣- وتشير بضعة تقارير إلى وجود روابط متسقة بين برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي تيسر العمليتين معاً وإلى مشاركة البلد من خلال المنسق الوطني أو ممثل آخر في الاجتماعات المتعلقة ببرنامج العمل دون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، تشارك المؤسسات العلمية والتقنية في الشبكات القائمة، خاصة على المستوى دون الإقليمي، مما يحقق التكامل بين برنامج العمل دون الإقليمي وبرنامج العمل الوطني.

٧٤- ولا يبدو من المعلومات الواردة في التقارير أنه تم تنظيم تدريب خاص ووضع برامج تقنية وعلمية، ولكن اقترحت إجراءات وتدابير معينة لتعزيز القدرة الوطنية على مكافحة التصحر، خاصة على الصعيد المحلي في إطار البرامج ذات الأولوية لبرنامج العمل الوطني المزمع تنفيذها. وتشير بعض التقارير إلى أن التقييمات والتحليل والدراسات تتمخض عن معلومات علمية وتقنية تستند إليها المشاريع الواردة في برنامج العمل الوطني. وتشير تقارير أخرى إلى أن المؤسسات العلمية والتقنية الوطنية القادرة على توفير التدريب في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية، التي تشارك مشاركة كاملة في عملية وضع برنامج العمل الوطني، تساهم بالفعل في التدريب وفي تعزيز الجوانب العلمية والتقنية للبرامج من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني. وجاء في أحد التقارير ما يلي:

"... على الرغم من إعداد مشروع برنامج العمل الوطني، كان نقص الخبرة الفنية داخل البلد في هذا المجال واضحاً. ولن يبالغ أحد مهما شدد على أهمية جلب مساهمات تقنية دولية مختلفة. وترى الحكومة أن المساعدة الدولية في زيادة تحسين عملية إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني ستكون موضع تقدير كبير".

٧٥- وتؤكد أغلبية التقارير، من غير أن تذكر تدابير محددة، أن عملية وضع برنامج العمل الوطني لم تتجاوز مرحلة تنظيم المحفل الوطني الأول ومن ثم لا توجد أية برامج متكاملة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف الناجمة عنه. غير أن كل تقرير يعرض برامج ومشاريع أخرى عديدة لمكافحة تدهور التربة يضطلع بها السكان المحليون بدعم من الحكومة والمنظمات غير الحكومية بهدف تحسين الإنتاجية وتوليد الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوفير موارد رزق بديلة. وبذلك توحى التقارير بأن البرامج المقترحة في برنامج العمل الوطني يمكن أن تحسن البيئة التي يعيش فيها الناس ووضعهم الاقتصادي.

٧٦- ووردت بيانات موجزة عن التدابير المتخذة لتحسين التنظيم المؤسسي لرصد وتقييم التدابير الرامية إلى مكافحة آثار التصحر في بعض التقارير فقط، وتشير هذه البيانات إلى كل من التدابير والإجراءات المنفذة بالفعل في إطار استراتيجيات حفظ البيئة وخطط العمل الوطنية بشأن البيئة وإلى التدابير المقترحة في برنامج العمل الوطني.

٧٧- وتقدم بعض التقارير بيانات موجزة جداً بشأن اتفاقات الشراكة المنفذة، تشير إلى ما وقع من مذكرات تفاهم قصيرة الأجل بين الجهات المانحة والحكومة أو المنظمات غير الحكومية المحلية والأهلية المحلية لتنفيذ المشاريع المحلية المتعلقة بالموارد الطبيعية أو المشاريع النموذجية لبرنامج العمل الوطني؛ وتقدم بعض التقارير معلومات عن دعم برنامج العمل الوطني للمنظمات الأهلية التي تنفذ المشاريع النموذجية المحلية والاتفاقات الموقعة.

٧٨- وينبغي إدراك أن معظم المعلومات المقدمة في التقارير معلومات تتعلق بتدابير وأنشطة تم فقط وضعها ولم تنفذ بعد. وهناك حالة قصوى تشكل مثلاً على ذلك هي حالة المعلومات المتعلقة بفعالية التدابير في بناء القدرات المحلية؛ حيث تشير ثلاثة تقارير فقط إلى ازدياد درجة المسؤولية في الأماكن التي تعاونت فيها المنظمات غير الحكومية بنشاط مع المجتمعات المحلية. وأشار إلى ضرورة تصحيح اختلالات التوازن التي تعيق المشاركة الفعالة لبعض "الفئات المحرومة"، خاصة النساء، عن طريق وضع وتنفيذ برامج تدريب هادفة على الصعيد المجتمعي.

٧٩- وفيما يخص التدابير المتخذة في إطار برنامج العمل الوطني، خاصة في ميدان التنمية الزراعية، يؤكد أحد التقارير أنه تم تحقيق نجاح كبير في تقييم وحماية الموارد المائية وفي المشاركة. ويعزى هذا النجاح إلى تحسن وتراجع البيروقراطية وإلى اللامركزية فضلاً عن ازدياد اهتمام الجهات الفاعلة الاقتصادية الهامة بعملية وضع برامج العمل الوطنية.

واو - المخصصات المالية المرصودة في الميزانية الوطنية
لدعم عملية التنفيذ فضلاً عن المساعدة المالية
والتعاون التقني المقدمين أو اللازمين، وتحديد
الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولويات

٨٠- قدمت كافة التقارير معلومات قليلة جداً في هذا الفصل لكن هذه المعلومات كانت كافية لإبراز الاتجاهات التالية. وعلى الرغم من عدم القيام بشيء يذكر لضمان وصول الجهات الفاعلة المحلية مباشرة إلى التمويل الخارجي لتنفيذ المشاريع في إطار برنامج العمل الوطني، تشير كافة التقارير إلى أن الحكومة خصصت دائماً موارد، وإن كانت متواضعة، للوزارات والإدارات التي تعنى بإدارة الموارد الطبيعية كي تنفذ مشاريع مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على الصعيد المجتمعي. وهذه المشاريع تكافح تدهور التربة والتصحر على الرغم من أنها غير مدمجة كلياً في عملية وضع برامج العمل الوطنية. وتختلف المبالغ التي تخصصها الحكومات لهذه المشاريع اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر.

٨١- ويعتبر الصندوق الوطني لمكافحة التصحر الذي تقوم كل دولة طرف بإنشائه والذي ينتظر من الحكومة والقطاع الخاص وجهات مانحة أن تساهم فيه، شكلاً دائماً من أشكال التمويل، سيضمن مشاركة الجهات الفاعلة المحلية مباشرة في تنفيذ برامج المجتمعات المحلية لمكافحة التصحر. ويصمم هذا الصندوق دائماً بالمشاركة الواسعة النطاق لكافة أصحاب المصلحة.

٨٢- وما زالت عملية إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر جارية في ثماني عشرة دولة طرف؛ بينما انتهت ثلاث دول أطراف من هذه العملية وتنتظر فقط موافقة الحكومة، وتقوم دولتان طرف باستكمالهما ولا تذكر البقية هذا الصندوق في تقاريرها.

٨٣- وتشير بعض الأطراف إلى أن أهم مصادر الأموال والتمويل "التقليدية" ستظل تشكل الممول الرئيسي لبرنامج العمل الوطني.

٨٤- وفيما يتعلق بتمويل برنامج العمل الوطني، بلغت جميع الأطراف عن اتجاهات متشابهة: ما زالت الاعتمادات التي تخصصها الحكومة في الميزانية لقطاعات إدارة الموارد الطبيعية ولهيئة التنسيق الوطنية مباشرة تمثل المصدر الرئيسي لتمويل عملية وضع برامج العمل الوطنية؛ وخلال مرحلة إعداد هذه البرامج تم الاتصال بعدة شركاء والحصول على تمويل، خاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعلى تمويل ثنائي. وتذكر أغلبية التقارير المبالغ الحقيقية التي وفرتها الحكومات على مدى فترات مختلفة، والمبالغ التي تم تلقيها من مقدمي المعونة الثنائية. وتشكي الدول الأطراف لأن الأموال لم تكن كافية ولأن بعض أنشطة المرحلة الأولى لوضع برامج العمل الوطنية لم تكمل بعد. وذكرت واحدة فقط من الدول الأطراف أنها اتصلت بالآلية العالمية وأنها ما زالت تنتظر ردها. أما التقارير الأخرى فلم تبين أسباب عدم الاتصال بالآلية العالمية أو متى سيتم ذلك.

٨٥- وضمنت برامج الدول الأطراف المدرجة في برامج العمل الوطنية خططاً لطلب التعاون التقني. وتلقت كافة الأطراف مساعدة تقنية من الشركاء الذين قدموا المساعدة المالية ومن المنظمات دون الإقليمية، وكانت كل هذه المساعدة في شكل خبراء استشاريين أسدوا المشورة وقدموا الدعم التقني ووثائق للمناقشة والتوجيه العام خلال مرحلة إعداد برنامج العمل الوطني.

٨٦- وتعرب كافة التقارير عن الحاجة إلى دعم تقني بعد أن بدأت برامج العمل الوطنية تدخل مرحلة التنفيذ. وتشمل الأولويات العليا المساعدة من أجل تقديم مساهمات تقنية في إعداد وتنفيذ برامج ملموسة في إطار برنامج العمل الوطني؛ وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والفئات المحرومة، ولا سيما النساء، لضمان تنفيذها الفعال لبرنامج العمل الوطني؛ والدعم التقني. وتشمل بعض التقارير قائمة بالبرامج ذات الأولوية المزمع تنفيذها في فترة السنتين إلى خمس سنوات المقبلة، تتضمن القيمة الاجمالية للأموال اللازمة للميزانية. ويذكر أحد التقارير أنه سيتم تنظيم اجتماع دائرة مستديرة للجهات المانحة لضمان تمويل الأنشطة المحددة حديثاً في إطار برنامج العمل الوطني.

زاي - استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم وتقييمها

٨٧- باختصار، تقوم كافة الأطراف بوضع مؤشرات لقياس التقدم والتقييم تستند إلى المؤشرات المستخدمة حالياً فيما يخص الاستراتيجية الوطنية لحفظ البيئة أو خطة العمل الوطنية بشأن البيئة أو من جانب الأمانة الوطنية أو المجلس الوطني للبيئة أو أية إدارة معنية بها. وتؤكد بعض التقارير أن الدولة الطرف تستخدم المعايير والمؤشرات المعتمدة على الصعيد دون الإقليمي وتقيم عملية وضع برنامج العمل الوطني، بينما تقدم أخرى قائمة بالمؤشرات المقترحة التي تنوي استخدامها عند بدء عملية تنفيذ برنامج العمل الوطني. وتشير بضعة تقارير إلى أن الأطراف أنشأت فريقاً أو لجنة لاقتراح مؤشرات ومعايير لتقييم التنفيذ والآثار. ويوجد في الدول الأطراف التي أصدرت تقارير عن حالة البيئة مصدر معلومات أكثر موثوقية يمكن لها الاعتماد عليه في وضع المعايير والمؤشرات.

٨٨- ولم تقدم التقارير تفاصيل بشأن الطريقة التي تنفذ بها الأطراف المقرر ٢٢/م أ-١ الذي طلب إلى الحكومات أن تشرع في اختبار مؤشرات التنفيذ التي حددت في الوثيقة A/AC.241/INF.4 المنقحة في الوثيقة 1/Add.3/CST(1)/COP(1)/ICCD؛ والمقرر ١٦/م أ-٢. وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المتخصصة، لا سيما في أفريقيا، أن تساعد الأطراف على تنفيذ هذين المقررين وتضع، عند الاقتضاء، معايير ومؤشرات تيسر تقييم ومقارنة عمليات تنفيذ الاتفاقية بصورة مفيدة. وستحتاج الأطراف والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المتخصصة، أثناء القيام بذلك، إلى مساعدة مالية وتقنية بالإضافة إلى مؤازرة المنظمات الدولية المعنية طبقاً للفقرة ٤ من المقرر ١٦/م أ-٢.

رابعا - الدروس المستخلصة

ألف - الدروس المستخلصة من عملية وضع برامج العمل الوطنية

٨٩- تبين التقارير الوطنية، في معرض إشارتها إلى المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المتعلقة بالتزامات البلدان الأطراف المتأثرة، إلى أن البلدان الأطراف الأفريقية بدأت تبني أسس العملية الطويلة الأجل لمكافحة تدهور التربة وتخفيف آثار الجفاف من أجل تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٩٠- وتخصص كافة الأطراف سنوياً موارد من الميزانية لهيئة التنسيق الوطنية وإدارة الموارد الطبيعية من خلال البرامج القطاعية وذلك "حسب ظروفها وقدراتها". غير أن هذه الموارد المخصصة غير كافية نظراً لأهمية مشاكل تدهور التربة ومستويات الفقر اللازم التغلب عليها. ولئن كانت زيادة ما تخصصه الحكومة من الميزانية لمكافحة التصحر أمراً مستصوباً وضرورياً، فإن من الممكن "الإفراج" عن مزيد من الموارد وإتاحتها لو حُسن تنسيق ومواءمة عمليات تنفيذ المشاريع في قطاعات الموارد الطبيعية، وبالأخص المشاريع التي تمولها الجهات المانحة،

ونسق بين المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المجتمعي. ويتمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه الأطراف في وضع استراتيجيات مناسبة للتنسيق والتعاون بصورة فعالة في تنفيذ خطط التنمية واتفاقيات ريو الثلاث على الصعيد المحلي.

٩١- ويجري إصلاح المؤسسات وتطويرها بما في ذلك الأخذ باللامركزية، وإصلاح التشريعات وإدماج الهياكل الاستراتيجية، مما يهيئ بيئة مناسبة لتنفيذ الاتفاقية. ويتمثل التحدي في أن فعالية هذه التدابير تتوقف على قيام الأطراف بإنشاء مجالس أو لجان تعنى بالتنمية على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي وتضم ممثلين لكافة أصحاب المصلحة وتتمتع بالموارد والسلطة والقدرة على إدارة مواردها الطبيعية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩٢- وتدخّل البرامج ذات الأولوية لبرنامج العمل الوطني التي وضعت في معظم البلدان لمكافحة التصحر عموماً في إطار الخطط والسياسات المتعلقة بحفظ البيئة وبالبيئة. وبيد أن من اللازم تنسيق ورصد تنفيذها كي تحقق فعلاً أهداف ومقاصد التنمية المستدامة، خاصة على مستوى المجتمع المحلي.

٩٣- إن كون الفقر في أفريقيا يسبب تدهور البيئة والتصحر وينتج عنهما حقيقة موثقة جيداً تناولتها البرامج المقترحة في برنامج العمل الوطني. وتوجد معايير ومؤشرات بيولوجية - مادية في مختلف الأماكن ويمكن تطبيقها في رصد وتقييم أثر البرامج المتعلقة بمكافحة التصحر، بينما لم توضع بعد مؤشرات اجتماعية - اقتصادية في نظام المعايير والمؤشرات لرصد أثر البرامج الواردة في برنامج العمل الوطني على تخفيف حدة الفقر. وينبغي للأطراف التي شرعت في تنفيذ البرامج الواردة في برنامج العمل الوطني هذه المسألة مزيداً من الاهتمام.

٩٤- وبذلت الأطراف جهوداً كبيرة لإذكاء وعي السكان المحليين وتيسير مشاركتهم، خاصة النساء والشباب منهم، مستعينة بالدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية استجابة للمادة ٥(د) من الاتفاقية. وتشير التقارير الوطنية إلى تنظيم عدة حلقات دراسية وحلقات عمل في كل بلد وعلى مختلف المستويات لإذكاء الوعي والتحميس والتشاور. غير أنها لا تكفي ولا تمثل سوى بداية عملية طويلة، إذ تم في معظم البلدان اختيار المناطق المتأثرة ذات الأولوية فقط لعملية التوعية والتشاور، بينما لم تغط المناطق الأخرى بعد. ونظمت محافل للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على الصعيد الوطني بصورة رئيسية، ولم تنظم بعد على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي في بعض البلدان. وعلى الرغم من القيام حالياً بوضع سياسات وطنية بشأن الفوارق بين الجنسين ينبغي أن تولى مسألة المساواة بين الجنسين في هيئة التنسيق الوطنية ومختلف لجانها وفي وضع المشاريع الملموسة والقابلة للتنفيذ في برنامج العمل الوطني اهتماماً أكثر جدية واستعجالاً من الاهتمام الذي حظيت به من الأطراف فيما يبدو، وأن تؤخذ في الاعتبار التحديات الثقافية والتقليدية والاجتماعية السياسية الكثيرة التي ينطوي عليها إدماج قضايا الجنسين في عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩٥- ويتمثل أحد التدابير المؤسسية الرئيسية التي اتخذتها كافة الأطراف الأفريقية في إنشاء هيئة وطنية لتنسيق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولجنة توجيهية وطنية متعددة الاختصاصات تضم في معظم الحالات عدة لجاناً فرعية ومنسقاً وطنياً وأمانة لبرنامج العمل الوطني، لتنسيق عملية وضع وتنفيذ مشاريع الاتفاقية وتعبئة الموارد لهذه العملية داخليا ودوليا. بيد أن هياكل هيئات التنسيق الوطنية هذه هياكل "جديدة" وينبغي تحويلها إلى هيئات دائمة وتعزيزها من حيث القدرة التقنية والموارد المالية، الأمر الذي يشكل تحدياً ينبغي أن تتصدى له مؤسسات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليون.

٩٦- ودعمت البلدان المتقدمة الأطراف، بدرجات متفاوتة، عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جميع البلدان الأفريقية، وتقدم التقارير الوطنية معلومات عن حجم الدعم المالي والتقني المقدم. بيد أن التقارير تبين أيضاً أن البلدان الأفريقية الأطراف تعتبر مشاركة الشركاء الدوليين في عملية تنفيذ الاتفاقية أدنى ما هو متوقع خاصة في إطار المادة ٦ (ب) و (ج) من الاتفاقية. وتمثل التحدي الكبير الذي تواجهه فرادى البلدان الأفريقية الأطراف وتجمعاتها دون الإقليمية والإقليمية. وفي إعادة تصميم الاستراتيجيات الابتكارية لإشراك الشركاء من الجهات المانحة سواء عن طريق المشاورات في محفل الجهات المانحة أو تبادل المعلومات بانتظام أو تعيين مانح رائد أو إدراج خطط ومشاريع تنفيذ الاتفاقية في جداول أعمال المفاوضات الرسمية للحكومات والمنظمات غير الحكومية مع الجهات المانحة أو بالجمع بين كل ما سبق.

٩٧- إن اتباع البلدان المتقدمة الأطراف للنهج السابق المتمثل في تمويل أنشطة أو لقاءات معينة خلال عملية وضع برامج العمل الوطنية لن يكون مناسباً لتنفيذ هذه البرامج. أما في بلدان أفريقيا ومختلف مناطقها دون الإقليمية فيحتاج إلى استجابة منظمة من جانب مجتمع المانحين بوصفها الوسيلة المناسبة للمضي قدماً في وضع ترتيبات شراكة توفر للتنفيذ الطويل الأجل لبرامج مكافحة التصحر دعماً يمكن التنبؤ به.

٩٨- وتوجد فرصة لتحقيق تآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث، لكن التقارير الوطنية التي فسرت الطريقة التي يتم بها التنسيق والتعاون بين الاتفاقيات كانت قليلة. وينبغي إتاحة المبادئ التوجيهية التي أعدتها أمانة الاتفاقية وأية معلومات أخرى عن تآزر الاتفاقيات للبلدان الأطراف والمنظمات دون الإقليمية التي يتعين عليها أن تنظم بصورة مشتركة دورات تدريبية لأجهزة هيئات التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية التعاون في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث خاصة على صعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية.

٩٩- وعلى الرغم من توصية الدليل بتقديم تقارير اجمالية قطرية لم تكن البلدان الأفريقية الأطراف ملزمة بتقديمها ولم يفعل ذلك أي منها. ولكن، إذا أعطيت الدول الأطراف المبادئ التوجيهية الكافية والموارد سيكون من الممكن لها، بل من اللازم عليها، أن تعد هذه التقارير قبل إعداد تقاريرها الوطنية الثانية إلى مؤتمر الأطراف لتيسير مقارنة معلوماتها ونشرها على نطاق أوسع.

باء - الدروس المستخلصة من عملية تقديم التقارير الوطنية

١٠٠- حددت المبادئ التوجيهية الواردة في المقرر ١١/م-١ وفي الدليل الإرشادي شكلاً مشتركاً للتقارير الوطنية اللازم اعدادها إلا أنه ما زالت هناك اختلافات من حيث عمق التغطية والمضمون وكذلك من حيث أسلوب العرض.

١٠١- ولأنها أول تقارير وطنية بشأن تنفيذ الاتفاقية فيلزم تقديم حد أدنى من المعلومات والبيانات الأساسية، يكون معياراً ينطلق منه في تقييم التقدم المحرز في جولة الإبلاغ الوطني المقبلة. وعموماً، تقدم التقارير معلومات أساسية عن إنشاء هيئة التنسيق الوطنية وأسلوب عملها؛ والجولة الأولى لعمليات التوعية والتثقيف والتشاور من أجل ضمان مشاركة أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي؛ والمجالات البرنامجية ذات الأولوية لتنفيذ برنامج العمل الوطني، وتعبئة الموارد وترتيبات الشراكة؛ وعقد المحفل الوطني الأول؛ والحاجة إلى وضع معايير ومؤشرات لرصد وتقييم عملية وضع برامج العمل الوطنية. ويستخلص من هذه التقارير الأولى أن أساس تنفيذ الاتفاقية قد وضع ويحتاج إلى تعزيز كي يكون تنفيذ البرامج المدرجة في برنامج العمل الوطني قائماً على قاعدة متينة.

١٠٢- وواضح أن التقارير حررت تحت ضغط شديد بسبب قصر الوقت المتوفر (شهر ونصف إلى شهرين) ويمكن أن تكون بعض المعلومات المفيدة قد أغفلت أثناء هذه العملية. وعلى سبيل المثال لم تشر بضعة تقارير إلى عملية التشاور والمشاركة المؤدية إلى عقد المحفل الوطني الأول ولم تبين بعض التقارير الأخرى ما إذا كان هذا المحفل الوطني قد عقد أو سيعقد.

١٠٣- وهناك شعور بأن الأسئلة المقترحة في الدليل الإرشادي مفصلة أكثر من اللازم وأن هذا الدليل يطلب نفس المعلومات في مختلف الفروع، مما يفتح المجال للتكرار عند الإبلاغ.

خامساً - التوصيات

١٠٤- إن مؤتمر الأطراف مدعو إلى القيام بما يلي:

(أ) قبول التقارير الوطنية الأولى المحالة إليه وتشجيع الأطراف التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية الأولى على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛

(ب) النظر في القيود والاحتياجات، المالية منها والتقنية، التي حددتها الأطراف الأفريقية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجتها؛

(ج) دعوة الأطراف الأفريقية وغيرها من البلدان النامية الأطراف المهمة، وكذلك الشركاء المتعاونين إلى موافاته برأيهم في الدليل الإرشادي ليشكل مساهمة في استعراض سيجري له لتستفيد منه عملية الإبلاغ في جميع أنحاء العالم.

المرفق الأول

شكل التقارير ومضمونها (المقرر ١١م/أ-١، الفقرة ١٠(أ))

ينبغي أن تكون التقارير موجزة قدر الإمكان تسهيلاً لاستعراضها. وينبغي أن تعد هذه التقارير على النحو التالي مع مراعاة درجة تطور برامج العمل وغير ذلك من الظروف ذات الصلة:

التقارير المتعلقة ببرامج العمل الوطنية

- ١٤، المحتويات؛
- ٢، ملخص لا يتجاوز ست صفحات؛
- ٣، الاستراتيجيات والأولويات الموضوعية في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة؛
- ٤، التدابير المؤسسية المتخذة تنفيذاً للاتفاقية؛
- ٥، عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل؛
- ٦، عملية التشاور دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر؛
- ٧، التدابير المتخذة والمزمع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين التنظيم المؤسسي، وتحسين المعارف المتعلقة بالتصحر، ورصد تقييم آثار الجفاف؛
- ٨، الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانيات الوطنية لدعم عملية التنفيذ فضلاً عن المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين واللازمين، وتحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولويات؛
- ٩، استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم وتقييمها.

المرفق الثاني

البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية

إثيوبيا	- ١
إريتريا	- ٢
أنغولا	- ٣
أوغندا	- ٤
بنن	- ٥
بوتسوانا	- ٦
بوركينافاسو	- ٧
تشاد	- ٨
تنزانيا	- ٩
توغو	- ١٠
تونس	- ١١
الجزائر	- ١٢
جنوب أفريقيا	- ١٣
جيبوتي	- ١٤
الرأس الأخضر	- ١٥
رواندا	- ١٦
زامبيا	- ١٧
زيمبابوي	- ١٨
السنغال	- ١٩
سوازيلند	- ٢٠
السودان	- ٢١
غامبيا	- ٢٢
غانا	- ٢٣
غينيا	- ٢٤
الكاميرون	- ٢٥
كوت ديفوار	- ٢٦
كينيا	- ٢٧
ليبيا	- ٢٨
ليسوتو	- ٢٩

مالي	-٣٠
مدغشقر	-٣١
مصر	-٣٢
المغرب	-٣٣
ملاوي	-٣٤
موريتانيا	-٣٥
موزامبيق	-٣٦
ناميبيا	-٣٧
النيجر	-٣٨
نيجيريا	-٣٩

المرفق الثالث

حالة المحافل الوطنية

تاريخ تنظيم المحفل الوطني	البلد	تاريخ تنظيم المحفل الوطني	البلد
X (١٩٩٩)	ملاوي	X (١٩٩٩)	الجزائر
أيار/مايو ١٩٩٨	مالي	X	أنغولا
X	موريتانيا	آب/أغسطس ١٩٩٦	بنن
X (١٩٩٩)	المغرب	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	بوتسوانا
X (١٩٩٩)	موزامبيق	تموز/يوليه ١٩٩٧	بوركينافاسو
تموز/يوليه ١٩٩٤	ناميبيا	تموز/يوليه ١٩٩٩	الكاميرون
آذار/مارس ١٩٩٨	النيجر	X	الرأس الأخضر
X	نيجيريا	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	تشاد
X	رواندا	آذار/مارس ١٩٩٨	كوت ديفوار
أيار/مايو ١٩٩٧	السنغال	شباط/فبراير ١٩٩٩	جيبوتي
آب/أغسطس ١٩٩٨		X (١٩٩٩)	
X (١٩٩٩)	جنوب أفريقيا	X	مصر
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨	السودان	X (١٩٩٩)	اريتريا
أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	سوازيلند	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	إثيوبيا
X (١٩٩٩)	تنزانيا	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	غامبيا
حزيران/يونيه ١٩٩٩	توغو	X	غانا
حزيران/يونيه ١٩٩٨	تونس	X	غينيا
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	أوغندا	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨	كينيا
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	زامبيا	آذار/مارس ١٩٩٨	ليسوتو
آب/أغسطس ١٩٩٧	زمبابوي	X	ليبيا
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨		X	مدغشقر

المحافل الوطنية المنظمة (١٩٩٩) :

X (١٩٩٩): من المخطط تنظيم محفل وطني قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

X: لا توجد أية معلومات/لم تنظم أية محافل

المرفق الرابع

محتويات التقارير التي جمعت فيها الملخصات كما وردت في التقارير الوطنية

الصفحة	رمز الوثيقة	البلدان
٣	ICC/COP(3)/5/Add.2 (A)	١- الجزائر
١١	"	٢- أنغولا
١٢	"	٣- بنن
١٣	"	٤- بوتسوانا
٢٠	"	٥- بوركينافاسو
٢٨	"	٦- الكاميرون
٣	ICCD/COP(3)/5/Add.2 (B)	٧- الرأس الأخضر
		٨- تشاد
		٩- كوت ديفوار
		١٠- جيبوتي
		١١- مصر
		١٢- إريتريا
		١٣- إثيوبيا
		١٤- غامبيا
		١٥- غانا
		١٦- غينيا
	ICCD/COP(3)/5/Add.2 (C)	١٧- كينيا
		١٨- ليسوتو
		١٩- ليبيا
		٢٠- مدغشقر
		٢١- ملاوي
		٢٢- مالي
		٢٣- موريتانيا
	ICCD/COP(3)/5/Add.2 (D)	٢٤- المغرب
		٢٥- موزامبيق
		٢٦- ناميبيا
		٢٧- النيجر
		٢٨- نيجيريا

الصفحة	رمز الوثيقة	البلدان
		رواندا -٢٩
		السنغال -٣٠
		جنوب أفريقيا -٣١
	ICCD/CPOP(3)/5/Add.2 (E)	السودان -٣٢
		سوازيلند -٣٣
		تنزانيا -٣٤
		توغو -٣٥
		تونس -٣٦
		أوغندا -٣٧
		زامبيا -٣٨
		زيمبابوي -٣٩
